مجلة أضواء

العدد الثامن والستون

اب / 2014

تصدر عن

مركز أضواء للبحوث والدراسات

www.adhwaa.org

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

محتويات العدد الثامن والستون

ت	العنوان	الكاتب	المصدر	الصفحة
1	قانون المحكمة الاتحادية والحفاظ على ثوابت الشريعة الإسلامية	بهاء النجار	مركز اضواء للبحوث والدراسات الأستراتيجية	3
2	استراتيجيات القوى المتصارعة في العراق – مدخل أولي واستنتاجات	علي الطالقاني	وكالة الصحافة المستقلة	6
3	الحرب على داعش: تحالف الضرورة أم باب للتسويات؟	جورج سمعان	الحياة اللندنية	11
4	هذا ما حدث نينوى والموصل في ظل الهمجية الجديدة	حسام رشيد	صحيفة الجيران الالكترونية	14
5	البعث ومجزرة سبايكر	الخليل علاء الطائي	المصدر نيوز	24

الأراء النشورة تعبر عن اراء كتابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي مركزاضواء للدراسات والبحوث الأستراتيجية

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

قانون المحكمة الاتحادية والحفاظ على ثوابت الشريعة الإسلامية[1]

محتويات العدد

عندما أُقرّ الدستور العراقي عام 2005 وصوّت عليه أكثر من ثلثي الشعب العراقي كانت أهم فقرة فيه بالنسبة للإسلاميين هي الفقرة (أ) من البند (أولاً) من المادة (2) والتي تنص على (لايجوز سن قانون يتعارض مع ثوابت احكام الاسلام) ، وجاء ذلك تتويجاً لجهود المرجعية الدينية التي قاتلت في سبيل أن تُقرّ هذه المادة كي تحافظ على جزء يسير من ثقافة الشعب العراقي الذي يشكل المسلمون أكثر من (95%) منه ، وكان بعض السياسيين ممن حُسبوا على الإسلاميين غير مهتم بإدراج هذه المادة في الدستور لسطحية رؤيته ولكونه يفكر في حدود ضيقة قد تكون حدود فكرية أو عقلية أو شخصية ، وربما كان بعض آخر من هؤلاء السياسيين المسمين أنفسهم (إسلاميين) يعارض في الاصل سن مثل هذه الفقرة لأنها تعطي انطباعاً سيئاً عن الشعب العراقي صاحب الحضارات.

ولكن بعد إصرار المرجعيات الدينية بكافة توجهاتها الفكرية على سنّ هذه الفقرة بشكل أصبحت خطاً أحمراً على تمرير الدستور ، بحيث هددت بعض المرجعيات* بالتصويت ضد الدستور الذي يمكن رفضه من خلال رفض ثلثي ثلاث محافظات له ، إذ أن مثل هذه النسبة متحققة وموجودة تحت إمرة المرجعية ، فاضطر السياسيون من الإسلاميين وغيرهم الى إدراج هذه الفقرة خوفاً من عرقلة تمرير الدستور.

ولكن المهمة لم تنتهي كما يتصور البعض ، فمجرد إدراج فقرة في الدستور تمنع سن قانون يخالف الشريعة الإسلامية غير كافي ، فمن يضمن أن هذه الفقرة ستطبق على أرض الواقع ؟! لا بد من أن تكون هناك آلية تضمن لنا ذلك ، وهذه الآلية تبدأ من المحكمة الاتحادية التي تنظر بدستورية القوانين المشرّعة ، فهذه المحكمة إذا لم تُشكَّل بطريقة تضمن لنا تطبيق هذه الفقرة الإستراتيجية فسوف تضيع جهود المرجعية الدينية وجهود الخيرين من السياسيين الإسلاميين.

وتشكيل المحكمة الاتحادية يكون من خلال القانون الخاص بها ، فالمحكمة الاتحادية الحالية ما زالت تعمل بقوانين شرّعها رئيس الوزراء الأسبق أياد علاوي الذي أعطته سلطة الائتلاف صلاحيات تنفيذية وتشريعية خلال فترة ولايته ، والقانون الحالي لا يصب في مصلحة الفقرة الإستراتيجية الخاصة بمنع سن قانون يخالف ثوابت الشريعة ، من هنا جاء دور السياسيين

1 بهاء النجار- مركز اضواء للبحوث والدراسات

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

الإسلاميين الذين يجب أن يكونوا على وعي وحكمة بحيث يضعوا لنا طريقة تضمن تحقيق الفقرة (أ) من البند (أولاً) من المادة (2) ، لأن عدم إقرارها يعني ضياع جهود المرجعية ، وعند تشريع قانون المحكمة الاتحادية بشكل لا يضمن تطبيق تلك الفقرة فعندها لا بد من تدخل المرجعية الدينية بشكل مباشر ومن دون تردد.

وهنا تخطر خاطرة : إذا لم يكن للمرجعية ذراع سياسي يأتمر بأمرها وبأدق التفاصيل فإننا سنضطر الى أن نقبل بما يقبله السياسيون وبما يقتنعون به ، وبما أن السياسيين - ومنهم الإسلاميون - لا يمكن التعويل عليهم في مثل هذه الأمور ، والدليل أن إدراج هذه الفقرة جاء بضغط من المرجعية وليس بدافع منهم ، وهذا يعني أن المرجعية يجب أن تبادر وتضغط مرة أخرى مثلما ضغطت في المرة السابقة ، بل إن أهمية هذه المرة لا تقل عن أهمية المرة الأولى ، وبدون الضغط على السياسيين - الإسلاميين - بحيث يجُبروا على وضع طريقة لتشكيل المحكمة الاتحادية بحيث تضمن لنا تطبيق الفقرة المطروقة فإن خسارة الإسلاميين كبيرة جداً وسيكون موقف المرجعية موقفاً صعباً لأنها أوجبت التصويت على الدستور لوجود فقرة تضمن منع سن قانون يخالف ثوابت الشريعة السمحاء ولم تتخذ الإجراءات اللازمة لضمان تطبيقها على أرض الواقع ، فالغاية ليس هي إدراج فقرة بصورة شكلية وإنما تطبيق تلك الفقرة على أرض الواقع كي يستفيد منها الشعب والمجتمع ونرضي بذلك رب العالمين ، بالنتيجة فمن اللازم وجود متابعة مباشرة من قبل المرجعية أو أن يكون للمرجعية ثقاة من داخل البرلمان يقومون بإعداد آلية تضمن تطبيق الفقرة موضوع البحث على أرض الواقع.

وكنتيجة عرضية مما تقدم نستنتج أن المرجعية يجب أن تتدخل في دقائق الأمور السياسية لأن عدم تدخلها سيكون الحال كحال المحكمة الاتحادية المراد سن قانون لها ، أو أن تضع المرجعية الدينية آلية معينة أو ذراعاً سياسياً مرتبطاً بها ارتباطاً مباشراً ينفذ كل رؤاها وأفكارها وإستراتيجيتها أو على الأقل يدافع عن متبنياتها ويحافظ على المكاسب المتحققة بجهودها وحتى لا تترك للسياسيين مجالاً للصعود على أكتافها وسرقة أتعابها لغايات سياسية وحزبية وفئوية ، فأية دعوة من قبل المرجعية الدينية للأمة لتنفيذ أمر معين إذا لم توضع له آلية لتطبيقه (من الناحيتين النظرية والعملية) فسوف تكون دعوتها أما سطحية أو ربما الأسوأ سيتحقق وهو استغلال بعض الجهات السياسية المحلية والإقليمية والدولية هذه الدعوة لتجييرها لصالحها وضد الشعب والدين.

وبالتالي فإن البلد إما أن لا يستفيد من دعوة المرجعية الملئية بالعطف والأبوية - وهذا في أحسن الأحوال - أو أن أعداءنا من الداخل والخارج من المنافقين والمتملقين والعملاء يحوّل هذه الدعوة الرحيمة الى دعوة تتناغم مع أجنداتهم الخبيثة ، ولنا في ذلك شواهد ومنها مسألة (منع سن قانون يخالف ثوابت الشريعة) فمن حيث الظاهر فإن الدستور يحوي هذه الفقرة بحيث لا يستطيع أحد من الإسلاميين أن يدّعي عكس ذلك ولكن من حيث الواقع فإن المحكمة الاتحادية المسؤولة عن دستورية القوانين المشرّعة سوف لن تقف بوجه قانون يخالف الشريعة إذا لم تشكّل بطريقة تضمن لنا ذلك ، وسنرى مستقبلاً قانون يحرّم ارتداء الحجاب ومنع غلق الملاهي الليلية كما يحدث في تركيا.

هذه النتيجة العرضية التي توصلنا لها تثبت لنا ضرورة تدخل المرجعية في تفاصيل الحياة

مركز أضواء للبحوث والدراسات الإستراتيجية
أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير
www.adhwaa.org
حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

السياسية بشكل لا يمكن أن يستغلها طرف سياسي من هنا أو هناك حتى ممن يسمي نفسه (إسلامي) إذ لا بد أن ترتبط بها جهة سياسية إسلامية مصاغ عملها صياغة إسلامية وفق رؤية المرجعية نفسها تحقق ما تريده من أفكار ورؤى وآراء ، وبعكسه سنرى إسلاماً في الظاهر وكفراً في الباطن ولا يمكن حينها لأي أحد من الإسلاميين الاعتراض لأن ذلك أمر قانوني ودستوري مصوّت عليه من قبل الشعب وبرعاية المرجعية الدينية التي أوجبت التصويت عليه !!!

---

*وهو المرجع الديني الشيخ محمد اليعقوبي

مركز أضواء للبحوث والدراسات الإستراتيجية
أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير
www.adhwaa.org
حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

استراتيجيات القوى المتصارعة في العراق – مدخل أولي واستنتاجات [2]

محتويات العدد

مع انتخاب رئيس وزراء جديد للعراق ترتكز المباحثات على أولويات الرئيس في أن يؤلف بين الكتل السياسية الرئيسية في البلاد وهم الشيعة والسنة والأكراد، كما يتطلب منه محاربة الارهاب والفساد على حد سواء، فهناك قائمة طويلة من التحديات وعلى رأسها الصراع الذي يدور بين القوات الأمنية المدعومة من اللجان والحشود الشعبية وبين تنظيم "الدولة الاسلامية."

ولا شك أن المرحلة الماضية أفرزت مجموعة من الاستنتاجات والإشكاليات الخطيرة التي ارتكبها القادة السياسيون وقد تطيح بالبلد في حال عدم معالجتها ومن هذه الاستنتاجات:

الاستنتاج الأول: ساهمت الأزمة السياسية في العراق بتدهور الملف الأمني بشكل فظيع وهو الأمر الذي طالب به قادة سياسيون من دعم التغيير في الحكومة، وتشكيل حكومة جديدة قادرة على إدارة الأزمات. وسيعتمد نجاح هذا البرنامج على التوافق بين الكتل الشيعية والكردية والسنية، فالسنة لهم مطالب ربما تبدو غير واضحة بسبب تعددية القيادات التي تمثلهم، لكن ما يطالبون به اطلاق سرح السجناء واسقاط مذكرات الاعتقال بحق بعض القادة السياسيين وارجاع حزب البعث للعمل السياسي، اما الأكراد فهم يطالبون بإنهاء ملف الاراضي المتنازع عليها وكذلك الاستحقاقات النفطية.

الاستنتاج الثاني: زادت حادثة سقوط الموصل بيد تنظيم "داعش" من عمق الأزمة السياسية بين الحكومة المركزية بقيادة الشيعة وبين الحكومة المحلية في بعض المناطق التي تحت القيادة السنية، وفيما بعد دخل الاكراد على خط الأزمة بعد سيطرة قوات البيشمركة على محافظة كركوك الغنية بالنفط.

الاستنتاج الثالث: أصبحت المؤسسة العسكرية تشكو من ضعف في إدارتها وتوجيهها، وذلك لعدم وجود مركز للقرار متمثلا بقيادات تعمل ضمن نطاق مؤسسة عسكرية مستقلة تصدر اوامرها وفق خطة مدروسة ورؤية واضحة لما يحصل على الارض من معارك ضد تنظيم "داعش"، وبالتالي شكل ذلك عاملا زمنيا خطيرا تتوسع خلاله التنظيمات الارهابية في استيلائها على اراض واسعة من شمال العراق وغربه.

2 علي الطالقاني- وكالة الصحافة المستقلة

مركز أضواء للبحوث والدراسات الإستراتيجية
أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير
www.adhwaa.org
حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

الاستنتاج الرابع: خلفت موجة العنف أزمة انسانية كارثية فقد تم تهجير قرابة مليون ونصف المليون عراقي من الشيعة والاقليات في شمال العراق، وهو الأمر الذي يضع المؤسسات الحكومية أمام اختبار حقيقي في مساعدة هؤلاء المهجرين الذين يمرون بحالة مأساوية تشمل الصحة والسكن والمأكل وغيرها.

محاور الصراع

على الصعيد الأمني، يقوم الصراع الحالي بين القوات الأمنية وتنظيم "داعش" وفق عدة محاور،

المحور الأول: محاولة القوات الأمنية إرجاع الأراضي التي استولى عليها تنظيم داعش، وكذلك تجهيز حملات أمنية موسعة لتحرير بعض المناطق التي تعتبر حاضنة للتنظيمات الارهابية.

المحور الثاني: القصف بالصواريخ الجوية وعبر قذائف الهاون وغيرها من معدات القصف بين القوات العراقية وتنظيم "داعش". إذ تتواصل هذه العمليات في مختلف الاراضي التي تسيطر عليها المجموعات الارهابية، إلا ان هذه الهجمات كبدت الطرفين خسائر كبيرة، فضلا عن ازهاق الكثير من ارواح المدنيين نتيجة الخطأ في استخدام السلاح وعدم امتلاك المعلومات الكافية والاحداثيات الصحيحة.

المحور الثالث: يتجلى القتال في عمليات انتشار الجيش المدعوم من اللجان والحشود الشعبية، حيث تشكل الكمائن وعمليات المباغتة من قبل المجاميع الارهابية مخاوف رئيسية للقوات الأمنية وهذا ما تم ملاحظته خصوصا في المناطق التي تتشابك فيها القوات الأمنية مع تنظيم "داعش" كمناطق حزام بغداد حيث تتسلل مجاميع داعش لتقوم بزرع العبوات الناسفة فضلا عن اطلاق الصواريخ وقيامها بعمليات اغتيال وقنص.

المحور الرابع: الحرب الاعلامية التي تخوضها الفضائيات العربية التي حرصت على تسمية "داعش" بثوار العشائر كما تعمل هذه الفضائيات على نقل الحدث بطريقة توحي للمتلقي ان مايدور من معارك هو نتيجة الاستبداد الطائفي وسياسة القمع التي تقوم بها الحكومة ضد ابناء السنة، وان القتال يجري بين ثوار العشائر ضد الحكومة نتيجة لسياستها الطائفية، حيث يتم استبعاد داعش عن صورة القتال وتصوير المشهد بطريقة مغايره للواقع تماما.

المحور الخامس: تنفيذ هجمات على مختلف مؤسسات الدولة ومحاولة اخضاع المناطق الحيوية تحت سيطرة داعش.

المحور السادس: القيام بعمليات ارهابية عبر تفجير السيارات المفخخة والعبوات الناسفة في مناطق مختلفة من العراق وبالخصوص في مناطق بغداد وطرق ممرات الجيش.

المحور السابع: قيام داعش بتفريغ المناطق التي توجد فيها اقليات من الشيعة والتركمان والايزيديين والسنة المعتدلين، وقد ارتكبت داعش مجازر فظيعة بحق هذه الفئات.

مكامن القوة والضعف

لا شك ان قدرة تنظيم داعش من تمديد مساحات عملياته، اضافة الى عدم قدرة القوات الأمنية من دحره له عدة أسباب تكشف عن عوامل الضعف لدى القوى الأمنية ومن هذه العوامل:

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

العامل الأول: ضعف التدريب والانضباط لأفراد القوات الأمنية ماعدا بعض الفصائل مثل جهاز مكافحة الارهاب: لعل واحدا من الاسباب الكثيرة التي تجعل تنظيم داعش يتقدم في مناطق النزاع هو فقدان عامل الانضباط والتدريب اضافة الى قلة الدعم العسكري.

العامل الثاني: ضعف التعاون بين الأجهزة الأمنية وكذلك بسبب الروتين في توجيه الأوامر العسكرية، ولعل الخلاف على المناصب داخل المؤسسة العسكرية والفساد له الأثر البالغ في الانتكاسات.

العامل الثالث: سوء العلاقة بين رجال العشائر السنية بالحكومة المركزية، وللاسف الشديد جرت عدة محاولات في رأب الصدع لكن الطرفين كليهما انتهج سياسة خاطئة في إدارة الأزمة.

العامل الرابع: مباغتة العدو، فقد استطاعت التنظيمات المتطرفة من مباغتة القوات الأمنية المدعومة من قبل حشود شعبية عبر شن هجمات ارغمتهم على الانسحاب وهذا يعود لقلة الوعي والخبرة الأمنية وقلة الدعم لدى المقتلين. مما يتطلب الأمر تدريبات مكثفة على حرب الشوارع.

العامل الخامس: الخشية من عدم قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على انهاء الصراع ودحر تنظيم داعش بعد تقديم دعمها لإقليم كردستان عسكريا، وهو الأمر الذي يأتي بنتائج عكسية تثبت فيما بعد قدرة التنظيم على انها عصية على المواجهة.

مكامن القوة

العامل الأول: يمتلك الجيش العراقي ترسانات من الاسلحة الثقيلة والطائرات وهو الأمر الذي يعول عليه المقاتلون في حربهم ضد تنظيم داعش، وان هذه الترسانة لو تم مقارنتها باسلحة داعش فمن غير المنطقي ان نقول ان داعش لها قدرة مواجهة جيش كبير من العسكر والمتطوعين من اللجان الشعبية.

العامل الثاني: يمكن إنشاء مركز للعمليات المشتركة بين قوات البيشمركة ورجال الصحوة والجيش العراقي، فان الجيش العراقي يفتقد في مناطق النزاع الى عامل الاستخبارات وهو العامل الحيوي الذي يستطيع من خلاله توجيه ضربات موجعة ضد تنظيم داعش وربما طرده من المناطق التي يستحوذ عليها.

العامل الثالث: سلاح الجو العراقي: يستطيع الجيش العراقي اليوم تنفيذ ضربات جوية كاسحة عبر فهم طبيعة الانتشار لتنظيم داعش.

العامل الرابع: فتح باب التطوع المنظم وخصوصا بعد الفتوى التي صدرت من علماء الدين على ان يكون هذا التطوع مدروسا بحيث تصبح المؤسسة العسكرية العراقية قادرة على تدريب المتطوعين وفق آليات مهنية.

العامل الخامس: السيطرة على مصادر التمويل للحركات المتشددة وايقاف الدعم المالي.

تداعيات الأزمة الأمنية

عندما أخذ تنظيم داعش بالتوسع في مناطق غرب العراق وخصوصا الانبار والفلوجة، قامت القوات الأمنية العراقية بالتصدي للمجاميع الارهابية من خلال الانتقال من مرحلة الدفاع الى مرحلة الهجوم، وبدأ التنظيم يزحف نحو الموصل إثر تلقيه ضربات موجعة، مما وضع التنظيم في وضع محرج افقده توازنه التكتيكي، ومن أجل تعزيز وجود داعش على الاراضي التي تم

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

الاستيلاء عليها قام التنظيم بمراجعة خططه عبر الانسحاب التدريجي الى الموصل وجعلها قاعدة لانطلاق عملياته مستغلا الاحداث في سوريا التي سيطر التنظيم على اجزاء واسعة منها، وفيما بعد اصبحت الموصل عصية على المواجهة، وهي الأن الملاذ الآمن للتنظيمات المتشددة والتي تشهد نموا متسارعا.

كانت الموصل تخضع عسكريا للحكومة في بغداد والتي يتهمها السنة بانها تمارس سياسة طائفية، فان الاهالي هناك لا يرغبون بتواجد القوات الحكومية، وبالتالي كان يطمح الكثير من اعضاء الحكومة المحلية في الموصل بان يحدث انهيار أمني من أجل تشويه صورة الحكومة، وعندما حدث الانهيار الأمني فعليا لم يكن يتوقع كل من الاهالي والقادة السنة من ان تنظيم داعش سيستحوذ على الموصل بالشكل الذي حصل وبالتالي تفاجئ الجميع بتوسع التنظيم وإخضاع الاهالي لسيطرته، وقام بمعاقبة المخالفين له بقطع الرؤوس وبتر الاطراف ويقوم بختن الاناث تحت الاجبار وينفذ اعدامات بشكل علني ويرجم النساء ويفرض أتاوات ويشرع قوانين تخالف حقوق الانسان، فالشيعة كانوا أول الضحايا بسبب المعتقد والانتماء حيث يتم قتلهم بطرق بشعة أما منازلهم فقد كتب عليها حرف الراء اي روافض.

ويقوم بجلد المخالفين للقوانين التي يقولون عنها انها اسلامية واغلقت المقاهي وفرض الأحكام على النساء بتغطية الوجه وباقي الجسد. كما قام التنظيم بقطع المياه في اغلب مدن جنوب سهل نينوى.

ويمكن مشاهدة العديد من الصور التي تظهر فيها مساجد شيعية وأضرحة صوفية وكنائس مدمرة. وهو ما يسهم في تدمير الإرث الثقافي. وقد أعلن تنظيم داعش عن تدمير قرابة عشرين كنزا ثقافيا في الموصل.

هذه الاعمال تدل على ان تنظيم داعش يحاول فعلا تثبيت قواعده إذ بدأ يصدر النفط وبفرض الجزية وافتتح معامل ويقوم بصرف المرتبات ويستقطب درجات وظيفية واستولى على عدد من الكنائس والمساجد والمحلات والمرافق الحيوية.

فضلا عن الاستقطاب لفئة الشباب الذين ينخدعون بهذه المظاهر، وهو ما دفع زعيم داعش أبو بكر البغدادي، إلى استقطاب المهندسين والاطباء من اجل بناء دولته المفترضة. وقال البغدادي في وقت سابق الهجرة واجب عليهم، حتى يتمكنوا من تلبية حاجات ماسة للمسلمين.

وتحدثت تقارير صحفية في وقت سابق ان التنظيم استولى على أكثر من 50 من بطاريات المدفعية بحجم 155 ملليمترا. كما استولى على 500 مركبة قتالية مدرعة وأعتدة وذخائر. كما قام التنظيم بمحاولات يسعى من ورائها عزل العاصمة بغداد من خلال قطع خطوط الاتصالات وتدمير الجسور. وزراعة الالغام على الطرقات الرئيسية كما قام التنظيم بفتح السدود مما عرض بعض المناطق للفيضانات.

وقام التنظيم من خلال هذه الخطوات بتقسيم العراق وتحويله الى دولة فاشلة تستقطب الارهابيين من كل العالم.

التداعيات السياسية

مع انتخاب رئيس وزراء جديد للعراق تتوقع بغداد أن تتلقى تعاونا وتأييدا من واشنطن من اجل استتباب الأمن. وبحكم واقع الحياة الاجتماعية والسياسية وبحكم مواجهة العدو والخسائر التي

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

تكبدها الجميع في الحرب على الارهاب، يبقى المجتمع العراقي بطوائفه شريكا في العيش تحت عملية سياسية واحدة.

كما أنّ بحكم الشراكة في الأرض تجعل من هذا البلد موقعا للتعايش بين الطوائف والأقليات. لذا فان خطر التنظيمات الارهابية يحتم على الجميع مواجهته. بل أصبح الجميع امام خطر محدق. وتستوجب هذه الاستراتيجية تحديث العلاقة بين الحكومة المركزية والاكراد من جانب وبين السنة من جانب آخر.

وفي حال الاتفاق على مواجهة تنظيم داعش يمكن الاستعانة بالقدرات الدولية المتخصصة بمكافحة الارهاب حيث يمكن انطلاق العمليات من المناطق الكردية على ان يكون الجيش العراقي مكون من قوات البيشمركة والجيش الوطني.

ويمكن للولايات المتحدة تفعيل بنود المعاهدة الأمنية والتفاوض مع الجانب العراقي على الدعم العسكري من خلال زيادة التمويل الحكومي من اجل شراء معدات عسكرية حديثة.

ويفترض ان يكون التعاون بين واشنطن وبغداد قائما على التصدي للارهاب الذي يستهدف أيضا المصالح الامريكية، وذلك نظراً للتعاون المشترك بين البلدين وإلى الدور المحوري الذي لعبته واشنطن بالاطاحة بنظام صدام ودخولها العراق وحينها تعرضت لهجمات عديدة من قبل تنظيم القاعدة واليوم تتعرض لتهديدات من قبل تنظيم "داعش."

محتويات العدد

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

الحرب على داعش: تحالف الضرورة أم باب للتسويات؟[3]

محتويات العدد

الحرب الكونية على «داعش» لا تكفي. والتفويض إلى أهل المنطقة الانخراط الميداني لدحره دونه عقبات. ليس أولها تبديل السياسات والتحالفات والعلاقات وليس آخرها تحديد الأحجام والأدوار. الحوار قائم بين جميع المعنيين بالنظام الإقليمي على صفيح لاهب. وكلما تقدم ازداد سعيره.

وتشعبت عناصره وتداخلت فيه عناصر جديدة. نجحت «دولة أبي بكر البغدادي» في تحريك كل أزمات الشرق الأوسط دفعة واحدة. وبقدر ما أربكت جميع اللاعبين استدرجتهم إلى أرض الواقع. كأن كل ما كان قبلها أوهام أو أضغاث طموحات، وحسابات غير دقيقة في أقل تقدير. وكل ما سيكون بعدها صورة مختلفة تماماً إذا قيض لهذه الحرب أن تكون مختلفة عن الحروب السابقة على الإرهاب.

الرئيس باراك أوباما في آخر عهده يواجه ما واجه سلفه جورج بوش الإبن في مطلع ولايته الأولى. ضاق الرئيس الأميركي السابق ذرعاً بالمفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية التي صرف عليها سلفه بيل كلينتون بلا جدوى الكثير من الوقت، وأهدر جل ديبلوماسيته بلا أي عائد. قرر رفع يده والانعزال عن شؤون المنطقة. لم يطل مقامه في عزلته. أخرجته «غزوتا نيويورك وواشنطن» إلى الشرق الكبير. شن حروبه الاستباقية من أفغانستان إلى العراق وطارد جماعات «القاعدة» في بقاع واسعة. ودفعت الولايات المتحدة ما دفعت من عديد جيوشها واقتصادها. وعندما اختار الأميركيون أوباما عولوا عليه لإعادة أبنائهم من الخارج وإخراجهم من أزماتهم الاقتصادية. لكنه بالغ في الانعزال إلى حد الاستقالة من أي دور فاعل في إدارة شؤون العالم. اعتمد على ما يسميهم «الشركاء» والقوى الدولية والإقليمية الكبرى. تعامى عما يجري في العراق وسورية وليبيا. وها هو اليوم يواجه التحدي الذي واجه بوش الإبن. عادت جماعات الإرهاب أقوى مما كانت عليه في العقدين الماضيين. من أفغانستان وباكستان إلى العراق وسورية واليمن وليبيا ودول الصحراء ووسط أفريقيا. وهي تستدرجه إلى الميدان.

بدا انعزال أميركا ترفاً لا يليق بالقوة العظمى. غضت إدارة أوباما الطرف عن «داعش» طويلاً حتى أعلنت هذه الحرب على أميركا مباشرة. لم تجتح المحافظات السنية فحسب. تقدمت نحو عاصمة كردستان، الحليف الوثيق والموثوق به للولايات المتحدة. وعرض حياة أميركيين مقيمين في إربيل. ورفع التحدي بذبح الصحافي جيمس فولي، مهدداً بالمزيد من الوحشية. باتت المواجهة مفتوحة على شتى الاحتمالات. وستكون أكثر تعقيداً من الحروب الاستباقية. ولا

3 جورج سمعان – الحياة اللندنية

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

نتائج مضمونة مهما استدعى مسرح العمليات من دول بعيدة وقريبة. سياسة الحرب الميدانية لم تفلح في العراق على رغم وجود أكثر من مئة ألف وخمسين ألف جندي أميركي. ولم تفلح في أفغانستان على رغم حشد من القوات الدولية. استطاع الإرهاب جر الجميع إلى حرب استنزاف. ولم تثمر الغارات الجوية وطلعات الطائرات بلا طيار في تغيير الواقع على الأرض. أما إخلاء الساحة للقوى المحلية فقاد إلى ما هو أسوأ. من شرق أفريقيا إلى كابول.

دروس التجارب الماضية الحاضرة اليوم لا تشي بأن الحرب الكونية على «الدولة الإسلامية» ستضع أوزارها سريعاً بالقضاء على هذه الدولة. العناصر والقوى التي تدفع إلى التحالف الدولي الذي يتشكل لمواجهة «داعش» لكل منها حسابات ومصالح وتطلعات وشبكة من العلاقات لا تلتقي بالضرورة بل تتقاطع هنا وتتصادم هناك. تعاونت أميركا مع إيران في الحرب على أفغانستان ثم في العراق لإطاحة نظام صدام حسين. لكنهما سرعان ما افترقتا وتصارعتا ولا تزالان. وإذا كانت الحرب على «دولة أبي بكر» في العراق وسورية تستدعي التعاون مع طهران ومع النظام في دمشق، فلا شيء يؤشر إلى أن هذا التعاون سينسحب على كثير من القضايا والأزمات والملفات. وإذا كانت تستدعي تلاقي الخصوم الإقليميين من الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى دول الخليج وغيرها، فإن هذا التلاقي ليس نهائياً. ثمة ملفات وقضايا أخرى تستدعي حوارات ليست باليسيرة.

الحرب على «داعش» لن تكون عسكرية فحسب. إنها سياسية بامتياز. ولن تنجح الحرب على الإرهاب ما لم تجد أزمات المنطقة تسويات وحلولاً مرضية لكل اللاعبين المحليين والإقليميين والدوليين. نجح «الخليفة أبو بكر» في تحريك أكثر من ساحة سياسية. والسباق واضح على استثمار تداعيات قيام «دولته». محلياً قوّض أحلام القوى الشيعية بالامساك بكل مفاصل السلطة ودفعهم إلى تغيير جذري في مقاربتهم حكم البلاد. وأعاد الأكرد النظر في خطواتهم المتسرعة بعد سقوط الموصل. لوحوا بالانفصال رغم معارضة حلفائهم الأميركيين وجيرانهم... ولكن سرعان ما عادوا إلى أرض الواقع، وباتت قواتهم تقاتل إلى جانب القوات الحكومية. كشفت الحركة «الداعشية» هشاشة مشاريع التفرد والاستئثار. خارجياً دفع أبو بكر الرئيس أوباما تحت ضغط الجمهوريين إلى الخروج من عزلته وإن متأنياً وضمن حسابات داخلية واعتبارات خارجية دقيقة. وأشعل الصراع بين الإصلاحيين والمتشددين في إيران حيث كرت سبحة تقويض حكومة الرئيس حسن روحاني. ولم يتردد الأخير في شن حملة عنيفة على خصومه. دفعت طهران ثمناً غالياً. كفت يدها القوية في المنطقة اللواء قاسم سليماني قائد «فيلق القدس». وأزاحت رجلها القوي في بغداد نوري المالكي. وحتى دول الخليج التي ارتاحت إلى تحرك أهل السنة وما أصاب المشروع الإيراني سرعان ما روعها زحف «الدولة الإسلامية» وما يحمل من استنهاض لحركات التطرف التي لا تزال تجاهد لاقتلاعها من شبه الجزيرة.

أيقظ أبو بكر مخاوف جميع اللاعبين في الشرق. أسقط سياسات وحدوداً وأحلاماً وأوهاماً. لكنه في المقابل ألّب كل هؤلاء عليه. فألف ما بين قلوب لم تأتلف منذ عقود. ولكن يجب ألا يستعجل المتفائلون. التحالف الدولي الذي يتشكل لمواجهة «داعش» فرضته الضرورة القصوى وليست القناعات والسياسات الواقعية. قام على صفيح ساخن وتداعي مواقع هنا وهناك. كأن ظروف الصفقة الكبرى لم تنضج بعد. فالقوى التي ترى إلى نفسها خسرت في العراق لن تستكين

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

بسهولة. سياسة الثأر متجذرة في أرض المنطقة. ولن تكف هذه عن إيقاد جمر الحرب الأهلية. وبعض ما خسرته وقد تخسره إيران، مثلاً، في العراق لن تسمح بأن يخل كثيراً في ميزان القوى القائم. قد تستثمر في مكان آخر للحد من خسائرها في مكان آخر. حلفاؤها الحوثيون الذين ترددوا في دخول صنعاء عسكرياً بعد تطويقها دخلوها أخيراً بحشود غفيرة، مستنفرين الشارع اليمني بشعارات اجتماعية. ما قد يحصل عليه السنة في العراق على حساب القوى الحليفة لإيران قد يقابله ثمن للحوثيين حلفائها. وما قد يحصده خصومها الإقليميون في بغداد سيدفعون مقابله في صنعاء. وإذا كانت لا تشترط مقايضة في الملف النووي للإنخراط في الحرب على «داعش» التي هددت مواقعها في أرض الرافدين، فإن الحركة الحوثية قد تصرف المعنيين بالتسوية في اليمن وبالحرب على «القاعدة» إلى مقايضتها في ملفات شامية أخرى. فما يجري في العاصمة اليمنية بعد صعدة وكل الشمال يهدد المبادرة التي يرعاها أهل مجلس التعاون الخليجي، ويعرض نتائج مؤتمر الحوار، ويقوض الحرب الأميركية واليمنية الدائرة على «القاعدة» إياها في جنوب اليمن. وهذا ما يضاعف مخاوف أهل الخليج الذين يعيدون ترتيب مجلسهم، وتوسيع تعاونهم مع كل من مصر والأردن.

وأبعد من هاتين الساحتين تظل المنازلة الحاسمة في سورية. هي المحك لمدى جدية أهل المنطقة، ولعزيمة المسؤولين الأميركيين والأوروبيين الذين يعدون العدة لضرب «داعش». يقرون باستحالة القضاء عليها ما لم يشمل مسرح العمليات الساحة الشامية بأكملها، أي سورية وحتى لبنان الذي ينجر بكامل وعيه إلى الأتون المشتعل. لكنهم يقسمون اليمين المعظمة بأنهم لن يتعاملوا مع النظام السوري. لأن ذلك سيقود حتماً إلى إعادة تأهيله والاعتراف بنظامه. وهو ما تريده إيران التي استثمرت الكثير من العديد والعتاد والمال للحفاظ عليه. لكنهم يعرفون استحالة تقويض دعائم «الدولة الإسلامية» ما لم تشمل الحرب الساحة السورية... إلا إذا عمدوا إلى تسليح فصائل «المعارضة المعتدلة» بما كانوا يعدّونه أسلحة هجومية فتاكة وفعالة. وهو ما كانوا عارضوه منذ اندلاع الأزمة قبل أكثر من ثلاث سنوات، فلو كانوا لجأوا إلى هذا الخيار باكراً لما كانوا ربما واجهوا ما يواجهون في كل بلاد الشام. أو لعلهم يفكرون في إعادة بعث التسوية السياسية التي توقفت في جنيف لتكون خطوة ثانية بعد العراق على الطريق الطويل. وهو أيضاً خيار صعب المنال بعد أنهر الدماء والمذابح وتصحير المدن والدساكر.

أياً كان شكل التحالفات والتفاهمات في الحرب على «داعش»، فإن القضاء على حركات الإرهاب سيظل رهن الصفقة الكبرى التي تعيد التوازن بين قوى الإقليم، وتحدد لكل منها حجمها ودورها الطبيعيين. غير ذلك يعني عبور المرحلة في الوقت الضائع بأقل الخسائر الممكنة لجميع هذه القوى، إلى أن تتضح معالم الخريطة وتنضج صورة الحدود الجديدة الممكن منها والمستحيل... ليس في بلاد الشام وحدها بل جنوب الجزيرة وشمال أفريقيا.

محتويات العدد

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

هذا ما حدث نينوى والموصل في ظل الهمجية الجديدة[4]

محتويات العدد

ستون يوما مضت على اشرس هجمة همجية تشنها قوى الإرهاب والفكر الظلامي على ثاني اكبر مدن العراق منذ الأحتلال عام 2003 , هجمة كانت مظلتها (داعش) , الا أنها اختلفت عن ما تعرضت له المدن العراقية الأخرى في مضامينها و مكوناتها وأبعادها . هنا لابد لنا من العودة الى الوراء لأستعراض ما تعرضت له كافة المدن العراقية من موجات إرهابية على مدى السنوات العشرة المنصرمة , حيث سنجد أن القوى الأساسية لهذه الموجات كانت قوى الأسلام الديني ألمتطرف واتخذت واجهات طائفية مختلفة , ففي المدن الغربية والوسطى شكلت القاعدة المظلة التي تحركت تحتها كل المجاميع الأرهابية التي ماثلتها في المنهج والفكر الطائفي (مدن الأنبار وديالى ونينوي نموذجا) , أما المدن الأخرى(البصرة والعمارة والكوت وغيرها نموذجا اخر) فقد تعرضت لموجات إرهابية مارستها المليشيات المسلحة متسترة بفكر وشعارات طائفية متطرفة , وعند دراسة وتحليل ممارسات تلك المنظمات والمجاميع والمليشيات الأرهابية سنجد انها تشترك معا في فكرها ونهجها الظلاميين وممارستها في القتل والنهب وسلب المواطن حرياته الخاصة والعامة والغاء كل مظاهر الحضارة الأنسانية من فن وجمال وثقافة منفتحة, بهدف العودة بالمجتمع الى قرون مضت , يظهر ذلك بصورة متميزة من خلال تطابقهما في الموقف من المرأة و استعبادها وتهميشها في المجتمع , ولم يكن خافيا على أحد تحول هذه التنظيمات وممارساتها الأرهابية الى ادوات بيد كتل احزاب الأسلام السياسي في صراعاتها الطائفية التي الحقت بالوطن اضرار بالغة واوقفت فيه عجلة التطور في كافة مجالات الحياة .
كما اصبح هذا الصراع بيئة حاضنة لكل اشكال الفساد والأرهاب ومنظماته , وهو واقع لم يعد خافيا عن المواطن العراقي الذي فقد من خلال ذلك ابسط مقومات حياته وحقوقه الأنسانية.
أن سقوط الموصل بأيدي (داعش) قبل ستين يوما, يمثل مرحلة متقدمة مقارنة بموجات الأرهاب التي تعرضت لها المدن العراقية الأخرى , وهنا سأتناول مجريات الأحداث والقوى المحركة لها بلغة المواطن الذي راقب الحدث عن قرب وعاش معها وعانى من بطشها , لا بلغة المحلل والكاتب في فضاء معزول عن الواقع.
لنعد الى سنوات مضت منذ ان أستفحل الأرهاب في مدننا واستباح حرماتها في الشارع والمدرسة والجامعة وكافة مؤسسات الدولة والمجتمع وهمش من خلاله المواطن والمجتمع

4 حسام رشيد- صحيفة الجيران الالكترونية

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

ومنظماته المدنيه , واصبحت تلك المدن ميدانا للصراع الطائفي والقومي , كانت مدينة الموصل احدى هذه المدن التي استوطن فيها الأرهاب وخاصة بعد سقوطها لبضعة أيام في ايدي المسلحين عام 2005 , بالرغم من دحرهم آنذك , الا أن ألمنظمات الأرهابية مدعومة من مجاميع القتلة واللصوص , تغذيها بطالة نخرت جيل الشباب وفشلت السلطة من حلها عبر سنوات عشر , تمكنت هذه الجماعات من الأمتداد في كافة مفاصل حياة المدينة , لتفرض سطوتها وتبتز المواطن وتقتل وتسرق وتفجر في الوقت والمكان الذي تشاء دون اي رادع فاعل من السلطتين المحلية والمركزية بالرغم من العدد الكبير لقواتهما الأمنية والعسكرية التي اصبح سلوكها واجراءاتها ثقلا على كاهل المواطن دون ان يلمس منها ما يؤمن سلامته وحريته . وكان أخطر ما في المشهد تمكن المنظمات الأرهابية من اختراق كافة الأجهزة الأمنية والعسكرية ودوائر الدولة وقدرتها على كشف من يتصدى لها ويرفض ابتزازها , وهو ما دفع المواطن الى التعامل السلبي مع السلطة واجهزتها المختلفة لانعدام الثقة بها , كانت المنظمات الأرهابية تمتلك المعلومات الدقيقة عن اعمال شركات المقاولات والتجارة المتعاملة مع الدولة وحجم عقودها وارباحها ونشاط شركات الأتصالات وأعمال تجارة العقار لتفرض الأتاوات المناسبة مع حجم الأموال المتبادلة , وكان أي تمرد على ابتزازها يعني قتل المتمرد وايقاف عمله , وما تعرضت له شركات الأتصالات كان نموذجا فظ لعجز الأجهزة الأمنية أوتواطئها حيث كانت أبراج الأتصالات القائمة أهدافا ثابتة في اماكن معلومة تنسف وتدمر في وقت كان بامكان القوات الأمنية ليس حمايتها فقط بل كشف مهاجميها من الأرهابيين وتنظيماتهم ,وامعانا منها في الأستهتار كانت الأرهابيون يعلنون مسبقا عن العدد والوقت الذي ستبدأ فيه بنسف هذه الأبراج !!! كان ذلك يتم امام نظر القوات الأمنية المنتشرة في ألمدينة , كما لم تتمكن الأجهزة الأمنية من حماية أي مواطن موصلي تصدى بشجاعة للقوى الأرهابية كما حدث مع التاجر الشهيد مؤيد الحامد الذي واجه مهاجميه بالسلاح واجبرهم على الهرب مع قتلاهم وجرحاهم , الا ان الأرهابيين لم يمهلوه فاغتالوه مع اربعة من ابنائه ليوجهوا رسالة تحذير لكل من يفكر بالاعتراض عليهم والوقوف بوجههم , وعلى النطاق العام لم تتأخر القوى الديمقراطية ومنظمات المجتمع المدني من التحذير من خطورة هذا الوضع في مدينة الموصل , ففي اكثر من بيان للتيار الديمقراطي في محافظة نينوى تم التاكيد من خلاله على خطورة الوضع واستفحال قوى الأرهاب اللتي اصبحت تهدد الأستقرار والسيادة الوطنية ومطالبة السلطتين المحلية والمركزية بالتوقف عن صراعاتها الخاصة والقيام بواجبها في حفظ أمن الوطن والمواطن.

الا أن ردود الفعل لم تكن تمثل الحد الأدنى من الألتزام الوطني والمهني والأخلاقي لقوات عسكرية وامنية اقسمت على الدفاع عن الشعب والوطن , وطغى على عملها خضوعا كاملا للصراع السياسي بواجهات طائفية وقومية بين الكتل السياسية الكبيرة التي تقاسمت السلطة واستمرت في صراعها بهدف الحصول على الحد الأعلى من المصالح والمكاسب المتعارضة مع المصلحة الوطنية , واصبحت مدينة الموصل ميدانا خصبا لنشاط قوى الأرهاب تحت مظلة ما سمي (بالدولة الأسلامية) التي مارست نشاطاتها الأرهابية وجمع الأتاوات من الغالبية العظمى من المواطنين العاملين في النشاط الأقتصادي العام كشركات المقاولات والتجار والكسبة

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

والأطباء والصيادلة والمدارس الخاصة . وكان (جباتها) يتحركون بصورة علنية دون اي خوف ليؤكدوا للمواطن ان (دولتهم الأسلامية) هي امر واقع رغم ممارستها لسلطتها في العالم السفلي من المدينة , وتعدى نشاطها الى القيام بنشاطات تجارية تعزز مصادر تمويل اعمال الأرهاب وعصابات النهب والقتل والتهجير فتحول بعض عناصرها الى تجار ومقاولين نشطوا في سوق العمل بدعم من قوى وشخصيات سياسية طائفية , لا بل وصل الأمر بالدوائر الهندسية للسلطة المحلية ان تضيف الى كلفة المشاريع المحالة بعهدة المقاولين ما يدفعه المقاول من أتاوات (للدولة الأسلامية) حسب ما صرح به بعض مهندسي هذه الدوائر!!!
ونذكر بهذه المناسبة , في آب 2010, تصريحا للسيد زهير الجلبي رئيس لجنة اسناد محافظة نينوى يقول فيه ان (الدولة الأسلامية) تجمع حولي خمسة ملايين دولار شهريا من الأتاوات التي تفرضها على المواطنين في الموصل
(أمين يونس – الأرهابيون يحصلون على خمسة ملايين دولار شهريا من الموصل وحدها – الحوار المتمدن – 17-8-2010).
وقد عانت مدينة الموصل ما عانته المدن العراقية الأخرى من نقص للخدمات والأمن والحريات العامة مما دفع أبناء هذه المدن للتحرك سلميا للمطلبة بحقوقهم المشروعة , وكان موقف السلطة السلبي الرافض لممارسة الشعب حقه في الدفاع عن مصالحه المشروعة وقمعها بالسلاح الذي ادى الى سقوط عدد من الشهداء في مدن العراق في الجنوب والشمال عاملا مباشرا لأستحواذ القوى المتطرفه على ميادين الحراك الشعبي المسالم وتحويله الى بؤرة تتحرك فيها قوى الأرهاب وتنفذ نواياها , همش من خلال ذلك المجتمع المدني ومنظماته وقواه الديمقراطية.
مرت مدينة الموصل خلال السنوات العشرة الماضية بمراحل مختلفة من الصراع السياسي تحت شعارات قومية وطائفية , ففي المرحلة التي كان فيها السيد (دريد كشمولة) محافظا لها كانت السلطة المحلية تمارس عملها بانسجام كبير مع احزاب الكتلة الكردستانية حيث كان لأحزابها وجودا واسعا في المدينة من خلال عدد مقراتها المنتشرة في المراكز الحساسة للمدينة و احيائها السكنية والسيطرات الأمنية لقوات (البيشمركة) التي كانت تمارس عملها العسكري والأمني فيها . من خلال التاريخ النضالي والوطني لقوات (البيشمركة) كان متوقعا ومطلوبا أن تمارس عملها الأمني خلافا لقوات الجيش والشرطة التي تشكلت خارج الأعتبارات المهنية والوطنية , الا ان مواطني مدينة ألموصل تعرضوا مع الأسف الشديد الى ممارسات أقل ما يقال عنها أنها كانت تتعارض مع تعزيز اواصر الأخوة العربية الكردية التي كانت عنوان العلاقة التاريخية والعيش المشترك لمدينة الموصل مع المدن الكردستانية , كما تحول وجود مقرات الأحزاب الكردية في الأحياء السكنية الى رعب دائم للمواطن الموصلي بسبب استهدافها من القوى الأرهابية , كل ذلك جرى استخدامه بصورة ذكية من القوى اليمينية والقومية في المدينة فرفعت شعارات ذات نفس شوفيني باخراج (الغرباء !!!!) من المدينة ومن الأراضي التي تم ا لأستيلاء عليها
(الأراضي المتنازع عليها) , ولعب فشل الحكومة المحلية في معالجة الأزمة الخانقة التي تواجه المواطن (الأمن , توفير الماء والكهرباء , مكافحة البطالة , تنفيذ المشاريع الخدمية

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

والأستثمارية ..... الخ) اضافة الى ما ذكرناه دورا حاسما في ظهور كتل سياسية وقوائمها الأنتخابية التي ركبت موجة الصراع ألقومي بالتنسيق والدعم المباشر والغير مباشر مع القوى الداخلية والأقليمية التي تقف ضد الواقع الجديد في العراق ضد اقامة دولة المؤسسات المدنية والدستورية , وسط هذه التفاعلات والصراعات تمكنت هذه القوى من الوصول الى السلطة في المدينة وظهور كتلة الحدباء بقوة لا يستهان بها في مجلس النواب من خلال الأخوين السيدين أسامة وأثيل الأنجيفي عام 2008 (الأنتخابات المحلية) وعام 2010 (النتخابات البرلمانية), ولم يمضي وقت طويل حتى تخلت هذه القوى عن ما رفعته من شعارات انتخابية بعد توصلها الى تفاهمات مصلحية مع الكتلة الكردستانية , وفي هذه المرحلة التي تولى فيها السيد أثيل الأنجيفي السلطة المحلية تمكنت القوى الأرهابية من تعزيز وجودها وصولا الى ممارسة سلطتها تحت اسم (الدولة الأسلامية) بالصورة التي سبق التطرق له , الا انها خطت خطوات نوعية في الجانب العسكري أذ اصبحت اماكن قياداتهم في منطقة الحاوي ومشيرفه وحي 17 تموز ومناطق محاذية لنهر دجلة في المدينة معروفة لأبناء المدينة مما يثير التساؤل والشكوك حول موقف المؤسسات الأمنية والعسكرية المخترقة للسلطتين المحلية والمركزية ومصداقيتها في محاربتها للأرهاب , خاصة وان المنظمات الأرهابية كانت تمارس أعمال القتل والأبتزاز وجمع الأتاوات بحرية كاملة دون اي حساب لوجود اجهزة امنية وعسكرية , كما كانت السيارات المفخخة وزارعي العبوات الناسفة قادرة على اختراق اكثر المناطق تحصينا وتجاوز الحواجز الأمنية التي لم يتمكن المواطن العادي من عبورها بسهولة وصولا الى مناطق عمله او سكناه !!! والأغرب من ذلك كانت قيادات الأجهزة الأمنية وقيادة عمليات نينوى تنحى باللوم على المواطن الموصلي المهمش والأعزل لعدم تعاونه معها ومقاومته للأرهاب, ففي احد اللقاءات التي اجراها قائد عمليات نينوى في السنتين الماضيتين مع اطباء وصيادلة وتجار ورجال اعمال من المدينة هدد كل من يستجيب الى ابتزاز الأرهابيين باعتقاله وفق المادة 4 ارهاب باعتباره داعما للارهاب !!! قيادة عمليات تهدد المواطن وتعجز عن حمايته وعن ملاحقة الأرهابيين في معسكراتهم المعروف.

في العاشر من حزيران سقطت مدينة الموصل بأيدي داعش والمتحالفين معها ودخل معها العراق اخطر مراحله منذ إحتلاله وسقوط النظام السابق عام 2003 , حيث كان سقوطها يختلف عن سقوط بقية المدن العراقية حتى الآن من خلال تكوين القوى الأرهابية التي دخلت المدينة متحالفة في جبهة واحدة وطريقة ادارة المواجهة بينها وبين القوات الأمنية والعسكرية للسلطتين المحلية والمركزية . اضافة الى ذلك النهج الذي اتبعته تلك القوى الأرهابية في ادارة المدينة والمجتمع.

أن أبرز ما اتسمت به عملية سقوط مدينة الموصل هي:

1-دخول ألمنظمات الأرهابية وقوى مسلحة اخرى تحت مظلة (داعش) في الخامس من حزيران وانحسارها لاول ثلاثه ايام في ثلاثة من الاحياء السكنيه في الموصل , كان هذا مع وجود كامل الاجهزه الامنيه والعسكريه في المدينه بكامل عدتها وعددها الذي كان يقارب الخمسة وثمانون الف عسكري (جيش مع شرطه اتحاديه وشرطه محليه) مع وجود القياده العسكريه الرفيعة المستوى القادمه من بغداد في مركز القياده بالموصل , هذا ما صرح به

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

الناطق الرسمي انذاك , ثم تحول الى إمتداد سريع للعناصر الارهابيه في احياء الجانب الأيمن من مدينة الموصل دون مقاومة حقيقية , وهذا يعكس عدم وجود خطة عسكرية أمنيه تهدف الى مقاومة هذا الأكتساح والقضاء عليه , فقط مناوشات عسكرية لتغطية انسحاب منظم , وما زاد من اشكالية المواطن الموصلي حينها , هي الطريقه السلبيه للجيش في مواجهة تقدم الارهابيين بالمدينه , حيث كان القصف المدفعي من الجانب الأيسرللمدينه على الأحياء التي يتوقع تواجد الأرهابيين فيها حيث كانوا منتشرون على اسطح الدور السكنية وأزقتها , وكان ضحايا القصف من المدنيين بالدرجة الأولى , وقد أدخل هذا ألرد الرعب في نفوس المواطنين وجعلهم يشعرون في الوهلة الأولى أن الخطر القادم عليم سيكون من رد فعل السلطة المركزية في قصف سيكون عشوائيا على أماكن تواجد المسلحين المنتشرين في احياء المدينة ودورها السكنية من خلال تجربتهم في التصدي للمنظمات الأرهابية في محافظة الأنبار وغيرها من المحافظات التي أكتسحها الأرهاب.

2- كان دخول (داعش) والمنظمات الأرهابية المتحالفة معها مختلفا عن دخولها مدن اخرى في العراق , يتبين منه انها دخلت وفق برنامج طويل الأمد متفق عليه مع جهات داخلية واقليمية ودولية , جاءت لفرض واقع جديد قد يطول امده او يقصر , أخذت فيه بنظر الأعتبار خصوصية مدينة الموصل وطبيعة مجتمعها بثقافته ومكوناته وتاريخه , ظهر ذلك من خلال طريقة ادارة المدينة والمجتمع في الأيام الأولى , وهو موقف لم تعرف به هذه المنظمات الأرهابية (كالقاعدة وداعش) التي كانت تقتل وتنهب وتدمر كل ما يطاله يدها واعتماد الكر والفر دون القدرة على الأحتفاظ بالأرض كما حدث خلال السنوات الماضية في محافظتي الأنبار وديالى , وهو ما يشير الى ان داعش لم تكن لوحدها في الميدان بل مع قوى اخرى لها خبرة في ادارة الدولة وتنظيم العلاقة بالمجتمع والقدرة على المناورة لتجاوز فتح جبهات ثانوية هي في غنى عنها في الوقت الحالي اوتاجيلها على الأقل , وهو ما اتضح فيما بعد من موقف حزب البعث والقوى السائرة في ركابه الداعم (لثورتهم) البائسة , وكان واضحا أن هذه القوى المتحالفة كان يجمعها عدو واحد ولكنها كانت تحمل كل منها للآخر نية تصفيته بعد تعزيز موقعه , وعلى هذا الأساس قامت داعش وحلفائها (بتقاسم السلطة) , تولت داعش العلاقة بالمجتمع واعادة صياغته وفق فكرها الظلامي المتخلف ولكن بحذر شديد في المرحلة الأولى وتولت القوى الأخرى من الكوادر البعثية والعسكرية ذات التجربة والخبرة الطويلة ادارة مؤسسات الدولة وخاصة الخدمية منها ادارة المدينة ومؤسساتها والحفاظ على الدوائر الحكومية والمصارف والأسواق التجارية لأثارة نوعا من الأطمئنان لدى المواطن الى جانب ما يتطلبه بقاء المدينة في هذا الوضع لمدة غير معلومة يقررها توازن القوى المتصارعة والمساومات التي سترافقها وموقف الكتل السياسية المتصارعة على السلطة في بغداد والمصالح الأقليمية والدولية التي اصبح لها الدور الأساسي في ادارة هذا الصراع.

3- خلال السنوات الماضية عانت مدينة الموصل ومواطنيها من وضع استثنائي قل ان عانت منه مدينة اخرى بسبب ما تطرقنا اليه سابقا من استفحال قوى الأرهاب فيها وتحكمها في تفاصيل حياة المدينة ومواطنيها من جهة , والأجراءات الأمنية التي تبررها هذه الحالة من جهة اخرى , وقد زاد في الطين بلة استفحال الصراع بين السلطتين المحلية والمركزية

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

وانعكاس ذلك على عمل القوى الأمنية والعسكرية , الشرطة المحلية ومرجعيتها السلطة المحلية , والشرطة الأتحادية وقيادة عمليات نينوى ومرجعيتها السلطة المركزية , وكان هذا الصراع الذي يظهر باجراءات وقرارات امنية متعاكسة تلغي كل منها الآخر , يدور امام نظر المواطن الموصلي ويثير لديه الأشمئزاز والأحباط في آن واحد , كانت شوارع مدينة الموصل مغلقة بنسبة تجاوزت الخمسة والستون بالمئة وتنتشر في المدينة سيطرات امنية تتعامل بصورة سلبية تصل الى حد الأهانة والأعتداء على المواطنين وكأنها تحملهم مسؤولية استفحال الأرهاب الذي قصم ظهر المدينة ومواطنيها قبل غيرهم , وقد استغلت فيما بعد سلطة داعش الأرهابية وحلفائها ما خلقه ذلك من وضع نفسي لدى المواطنين فقامت بازالة كافة الحواجز الخرسانية وفتحت الطرق والشوارع التي كانت تعيق حركتها هي أولا واستغلت في الأيام الأولى من احتلالها البغيض للمدينة توفر المواد الغذائية والوقود في مخازن المدينة فامرت بتوزيعها واشرفت عليه وتمكنت من توفير الماء والكهرباء بمستوى لم تعرفه المدينة منذ عشرة سنوات , رافق ذلك توقفت اعمال التفجير والقتل التي مارستها هذه القوى الأرهابية نفسها طوال السنوات العشر الماضية لأنتفاء حاجتها اليها الآن , ومن الجهة الأخرى كان المواطن يراقب ردود افعال السلطة المركزية وتوقعه ان يكون ردها ومعالجتها للامر سريعا وحاسما , وما يرافق ذلك من قصف يكون اغلب ضحاياه من المدنيين العزل.

4- بالرغم من الأجراءات التي اتخذتها سلطة داعش وطبيعة انعكاسها على الوضع النفسي للمواطن في أيامها الأولى , استمرت عزلة قوى الأرهاب الأسود ولم تلقى اي تجاوب من المجتمع الموصلي , فقد خبروا فكرها المتخلف وسلوكها الدموي عبر عشر سنوات مضت كان فيها المجتمع الموصلي المدني ومنظماته وقواه الديمقراطية والمدنية مهمشا أعزل مسلوب الأرادة غير قادر على القيام بأي دور يعبر فيه عن رفضه ومقاومته لقوى الأرهاب الأسود في ظل الصراع المحموم للقوى السياسية الكبرى على السلطة , وسيبقى كذلك دون قيام السلطة المركزية وقواتها الأمنية والعسكرية بالدور الموكل لها , مخطئ من يعتقد ان ابناء الموصل قد استكانوا لسلطة الأرهاب الدموي وفكره الظلامي المتخلف , الا أن تخلي السلطة وقواتها الأمنية والعسكرية عن اداء واجبها بالدفاع عن مدينتهم واستسلامهم المنكر بالصورة التي عرفها القاصي والداني قد خلق وضعا من الأحباط ليس من السهل تجاوزه على أي مجتمع آخر , ولابد لنا ان نذكر على سبيل المثال لا الحصر أن التصدي لأرهاب المليشيات الدينية المتطرفة التي استباح ارهابها مدينة البصرة ومدن اخرى بفكرها الظلامي لم يحسمه رفض ابناء هذه المدن ومقاومتهم لها , بل من خلال دور القوات الأمنية والعسكرية للحكومة المركزية وقيادات عملياتها

5- دخلت مدينة الموصل ومجتمعها مرحلة جديدة بعد اعلان (دولة الخلافة) ووثيقتها الهادفة لأعادتها الى عصور التخلف والظلام لم تشهده اي مدينة اخرى في تاريخنا المعاصر , بدأته بالغاء وتحطيم كل الرموز المعبرة عن الهوية الثقافية والحضارية للمدينة وتنوعها المجتمعي رافقه هجرة مئات الألوف من الموصليين من كل الأديان والطوائف والقوميات دون استثناء , يجمعهم رفض قيام دولة الخلافة المتخلف وارهابها الأسود , تلاها ملاحقة وتهجير الشبك والتركمان منها ووصل ذروتها بتهجير المكون المسيحي والأيزيدي بالصورة المأساوية البشعة

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

وارتكاب جرائم الأبادة الجماعية , وهكذا تعرض المجتمع الموصلي التي تعايشت مكوناته بمحبة وسلام عبر مئات من السنين الى ابشع صور الأرهاب التي سيسجلها التاريخ بصفحات سوداء , وبقي من أبناء مدينة الموصل الأكثرية التي لم تتوفر لها القدرة على المغادرة , عزلا يرزحون تحت ارهاب داعش ويراقبون مسخ مدينتهم والغاء هويتها وتدمير ثقافتها ورموزها الحضارية والتاريخية , ومعها يتنامى الموقف الرافض لسلطة داعش يوما بعد يوم , ينعكس ذلك في رفض ابناء الموصل لما قامت وتقوم به العناصر الأرهابية والتعبير عن هذا الرفض في كافة المجالات التي تحتك بها مع هذه العناصر الأرهابية واصوات الرفض والأحتجاج والأستغاثة الذي بدأ يرتفع يوما بعد يوم , أن مجتمع الموصل بكل مكوناته قد تم استهدافه والغاء هويته دون استثناء , مخطئ من يعتقد أن داعش قد أتت مستهدفة مكون معين من مكونات مجتمعنا , هدمت رموز الديانات والمذاهب دون استثناء بجوامعها وكنائسها ومعابدها بنفس الرعونة والهمجية ومسخت الجامعة والمدرسة وكل المؤسسات الثقافية , وهي ملك الجميع .أن التعامل مع هذه القضية الحساسة وكأن داعش تستهدف مكونا دون آخر , بالرغم من بشاعة ما تعرض له الأخوة الأيزيدية والمسيحيين , سيلحق الضرر بالحملة الوطنية لمواجهة داعش والمتحالفين معها وبشكل - دون قصد – غطاء لجرائمها الأرهابية , أن داعش ترفض كل من لا يخضع لفكرها الظلامي المتخلف , أيا كان دينه او طائفته اوانتمائه القومي.

كانت ردود الأفعال قوية لما حدث على المستوى الشعبي والرأي العام في المنطقة والعالم كله, ويهمنا في هذا المجال ردود افعال وموقف القوى ذات العلاقة المباشرة بما حدث , موقف السلطة السياسية والأحزاب المكونة لها , الدول التي يرتبط العراق معها بمعاهدات أمنية , موقف الأحزاب والتيارات الديمقراطية والمدنية ومنظمات المجتمع المدني ودور كل هذه الجهات في التصدي للهجمة الأرهابية.

1- لم تشهد أي مواجهة عسكرية مع المنظمات الأرهابية خلال السنوات العشر الماضية انهيارا مريعا للقوات الأمنية والعسكرية كالذي شهدته المواجهة معهم في مدينة الموصل بالرغم من حجم هذه القواة وتسليحها اللذي استحوذ على مئات المليارات من اموال الشعب في مواجهة بضعة مئات من الأرهابيين , ولم يحدث هذا الأنهيار لولا البناء الخاطئ للقوات العسكرية القائم على الولاءات السياسية والطائفية والعرقية المتعارضة مع الأسس المهنية والوطنية لبناء القوات العسكرية , وبدلا من مواجهة هذه الحقائق بجرأة وشعور بالمسؤولية الوطنية أخذ القائد العام للقوات المسلحة يكيل الأتهامات لكل خصومه من كتل سياسية واحزاب ودول بالتآمر والوقوف خلف هذا الأنهيار , حتى وان صدقت أدعاء الموأمرة فأنه لا يبرر استسلام وفرار كل قيادة عمليات نينوي وادارتها المدنية الا اذا كانوا جزءا من تلك المؤامرة , وهو ما يحمل رئاسة السلطة السياسية والقيادة العامة للقوات المسحلة المسؤولية الكامل عن ما حدث وعن بناء جيش لا ولاء له للوطن . لم تعرف حتى الآن سلطة سياسية تخلت عن تحمل مسؤولية بمثل هذا الحجم من الخراب غير السلطة في العراق او ما يماثلها من بلدان خاضعة لأنظمة دكتاتورية لا تقيم للمسؤولية الوطنية أي اعتبار.

2- أخطر ما في الوضع الحالي هو اعتماد التحشيد الطائفي للتغطية على فشل القوات الأمنية

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

والعسكرية تحت شعار مساهمة مكونات الشعب لمواجهة الأرهاب والدفاع عن الوطن , متناسين ان الشعب كان عبر التاريخ الظهير القوي لجيش تأسس على مبادئ وطنية وملتزما بشرفه المهني والعسكري . أن هذا الموقف قد فتح الأبواب واسعا لعودة المليشيات الطائفية المسلحة رافقها العودة الى خصوم الأمس لتشكيل ميليشيات اخرى تحت مسميات مختلفة ستكون بداية لصراع دموي طويل قد يدفع بالعراق الى التجزئة والأنقسام , انه اعلان بأنهيار الدولة وتحطيم آمال الشعب بقيام عراق مدني موحد , ديمقراطي تحكمه مؤسسات دستورية .
ان ما يثير استغراب المواطن واشمئزازه أن السلطة كانت تتبادل الأتهامات مع شركائها من الكتل الطائفية والقومية بالتآمر وممارسة الأرهاب والتواطئ معه وتسعى لأجتثاث بعض رموزها اللذين عادوا ليتصدروا المواقع الرئيسية في قيادة مؤسسات الدولة , دون ان ينال هذا الأجتثاث عناصر القاعدة والأرهاب عندما تصدروا بعض القوائم الأنتخابية في مدينة الموصل ومنهم من كان رافعا للسلاح عام 2005 عند سقوط المدينة بأيدي المسلحين لبضعة أيام.
3- رافق سقوط مدينة الموصل بأيدي الأرهاب الأسود دخول العملية السياسية مرحلة جديدة بعد انتخاب المجلس النيابي الجديد والأستحقاقات الدستورية المترتبة على ذلك , وانتظر الشعب العراقي أن يكون هذا التزامن دافعا قويا للكتل والأحزاب السياسية الكبيرة ان تنجز هذه الأستحقاقات الدستورية وانتخاب الرئاسات الثلاث وتشكيل حكومة جديدة قادرة على التصدي للمهام الوطنية الخطيرة في بلد يهدده الأرهاب بمسخ هويته وتمزيقه والعودة به قرونا عديدة الى الوراء , الا أن ما حدث عبر عن اصرار هذه الكتل والأحزاب على تخندقها الطائفي واعتماد محاصصة كانت مسؤولة عن كل الفساد والخراب اللذين نخر الدولة والمجتمع , كما انها تجاهلت نداءات المراجع الدينية التي طالما احتمت بها , ففي الوقت الذي كانت (داعش) وحلفائها تحكم قبضتها على مدينة الموصل وتحويل ابناء نينوى الى عبيد وسبايا وتمعن في التدمير والقتل والتشريد وتمد مخالبها في أرجاء المحافظة والعراق كله , لم تخرج هذه الكتل والأحزاب عن نهجها وصراعها على السلطة بنفس العقلية التي انتهجوها خلال السنوات العشر الماضية وكأنهم يعيشون في كوكب آخر لم تصله اخبار سقوط اجزاء عزيزة من وطنهم في ايدي الأرهاب, لا بل انتقل الصراع داخل الكتلة الواحدة لتحديد استحقاقات فارضين على الشعب دستوريتها , وفتحوا الأبواب على مصراعيه لتدخل فض ومهين من الدول الأقليمة ليقرروا هم من هو صاحب الأستحقاق الدستوري لأستلام السلطة, والتمادي بالتهديد(بنار جهنم !!) ان لم يتحقق لهم هذا الأستحقاق وكأن نار جهنم لم تفتح بعد بارهاب (داعش) وما يتعرض له ابناء شعبنا من قتل وذبح وتهجير وارتكاب جرائم الأبادة الجماعية ما دامت هذه النار لم تصل اليهم بعد , ووصل استخفافهم بالشعب ان يعتبر أحد قيادييهم نجاحهم في انتخاب رئيسا لمجلس النواب مناسبة وطنية تستحق تهنئة الشعب بها!!!!
ان هذه الكتل بكل اطرافها الطائفية والقومية التي استلمت السلطة بعد الأحتلال على طبق من ذهب ملطخ بدماء ابناء الشعب تأكد انها غير قادرة على التخلي عن نهجها الطائفي والقومي , لأن تخليها عن ذلك يعني انتفاء مقومات وجودها , ولم يعد ينطلي على أحد تبرير سياسة المحاصصة الطائفية والقومية بتحقيق الشراكة الوطنية , ان شعبنا يفهم هذه الشراكة من خلال التعامل مع مواطنيه على اساس هويتهم الوطنية العراقية الجامعة لكل الهويات الفرعية

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

واعتماد الكفاءة والأخلاص اساسا لمساهمته في الخدمة العامة ومشاركتهم في بناء الوطن وبشكل خاص في بناء قواته المسلحة على الأسس المهنية والوطنية وتعزيز التمسك والأعتزاز بالشرف العسكري الذي أهين في معركة نينوى.

4- يرتبط العراق بمعاهدات تعاون مشترك مع دول عديدة كان لها الدور الأساسي في احتلالهم البغيض لها وما انتجه هذا الأحتلال من وضع جديد فرض على هذه الدول ان تتحمل مسؤوليتها في اعادة بناء الدولة العراقية التي ساهم احتلالها له بانهيارها واعادتها الى عقود من التخلف والأنحطاط . ويهمنا في هذا الصدد معاهدة التعاون الأستراتيجي والأمني التي وقها العراق مع الولايات المتحدة الأمريكية بعد انسحاب قواتها العسكرية من العراق وما نصت عليه من دعم القوات المسلحة العراقية في الجوانب التي لم تستكمل بنائها وبشكل خاص الجانبين التسليحي والأستخباراتي . لا يشك احد فيما تمتلكه الأستخبارات الأمريكية من معلومات دقيقة عن المنظمات الأرهابية وتحركاتها وأماكن وجودها وقدراتها في منطقتنا عموما وفي سوريا والعراق على وجه الخصوص , تعزز ذلك بوجود بضعة مئات من ضباط المخابرات العسكرية الأمريكية في بغداد , الا ان ذلك لم ينعكس حتى الآن على القدرات الأستخبارية للقوات العسكرية العراقية كما يتضح ذلك من التخبط في مواجهة (داعش) وقدراتها على الأمتداد في مساحات واسعة من العراق والى مواقع استراتيجية كالنفط والمياه التي يمكن ان تتحول الى تهديد خطير يتجاوز المناطق التي تمكنت القوى الأرهابية حتى الآن من السيطرة عليها حيث لا يمكن ان يكون هذا الأمتداد خارج الرصد الأستخباراتي للولايات المتحدة الأمريكية , ويظهر من الموقف الأمريكي ان موضوع التسليح والدعم الأستخباراتي أصبح اداة تستخدمه ادارتها للصراع في المنطقة وتطور علاقتها مع الجمهورية الأيرانية بما يأمن مصالحها القريبة والبعيدة , مصالح تعتمد على التعامل مع انظمة ضعيفة منهكة بصراعاتها الداخلية والخارجية , وهو ما كان قد مارسته في الحرب العراقية الأيرانية بهدف اطالة الحرب وما نتج عنه من تدمير للطرفين وانتعاش لسوق السلاح السوداء, وقد وجدت الولايات المتحدة الأمريكية الآن بيئة ملائمة لممارسة هذه السياسة من خلال صراع القوى السياسية العراقية على السلطة بصورة تتنافى مع ابسط القيم الأخلاقية والوطنية.

5- في خضم احتدام الصراع بين الكتل الكبيرة المكونة للسلطة في العراق , اتخذت حكومة اقليم كردستان العراق واحزاب الكتلة الكردستانية المكونة لها موقفا قوميا تميز بالأنعزالية ومحاولة استغلال الوضع الحالي برفع شعارات تتعلق بتحقيق أهداف مشروعة للشعب الكردي متجاهلة ان تحقيق هذه الأهداف النبيلة لا يمكن ان تتحقق في ظل عراق ممزق تجتاحه قوى ارهابية معادية للشعب الكردي كما هي معادية لكل مكونات الشعب العراقي الأخرى , ان كردستان والشعب الكردي محاط بدول وقوى لن يروق لها المسيرة الظافرة للشعب الكردي باتجاه تحقيق كافة أمانيه , الا ان سياسة حرق المراحل وتجاوز تأمين مستلزمات تحقيق الأهداف مهما كانت نبيلة ومشروعة كانت واضحة في سياسة حكومة الأقليم في مواجهة الأزمة الحالية . لقد كانت اهداف الشعب الكردي جزءا لا يتجزأ من اهداف الحركة الوطنية والديمقراطية العراقية التي كانت الأحزاب الكردستانية احد اركانها الأساسية عبر تاريخها الطويل , مما يدعونا للتأكيد على ان تحقيق ا لأهداف الوطنية المشروعة لأي من المكونات التي عاشت لعقود طويلة على ارض

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

العراق لا يزال مرتبط ببناء دولة المؤسسات الديمقراطية المدنية التي يتحقق في ظلها اهداف الشعب كله , كما ان تطورات المعركة التي لا زالت مستمرة ضد الأرهاب الذي اجتاح الوطن قد أكدت ان هذه المعركة هي معركة الشعب كله وليس لفئة او مكون من مكوناته التي قد يتوهم أنه قادر على تحقيق النصر لوحده.

6- من الجهة الأخرى كانت القوى المدنية والديمقراطية ومنظمات المجتمع المدني تعمل بمناهجها وشعاراتها الرافضة للطائفية والتطرف القومي من اجل تشكيل حشد وطني لمواجهة الهجمة الأرهابية , وقد كان ذلك واضحا خلال الحملة الأنتخابية وفي برامجها ونشاطاتها التي اعقبت ذلك وانعكس ذلك من خلال موقف التحالف المدني الديمقراطي وكافة التحالفات والشخصيات المدنية الأخرى في مواجهة الأزمة الحالية ومواجهة الأرهاب والموقف من اعادة بناء الدولة.

ان القوى الوطنية والديمقراطية ومنظمات المجتمع المدني التي تناضل من اجل اقامة دولة المؤسسات الدستورية على اسس ديمقراطية حقيقية وتأمين الحرية والعدالة الأجتماعية , مدعوة الى التوجه الى جماهير ألشعب لخلق قوة ضاغطة على الكتل السياسية المهيمنة على السلطة واحزابها السياسية المصرة على نهجها الطائفي والقومي , ان تطهير الوطن من المنظمات الأرهابية ومن كل اشكال العنف والأرهاب لا يمكن ان يتحقق دون ان يسير ذلك مع اعادة بناء الدولة ومؤسساتها الدستورية على اسس ديمقراطية حقيقية وقيام السلطة التشريعية بأداء مهامها بسن وتشريع القوانين اللازمة لهذا البناء بما فيها سن قانون للخدمة العسكرية على اسس وطنية ومهنية وسن قوانين صارمة لمكافحة الفساد الذي نخر الدولة كلها الى جانب قوانين ديمقراطية للأنتخابات والأحزاب وغيرها من القوانين التي عطلت تشريعها السلطة والكتل المكون لها حتى الآن.

أن القوى المدنية والديمقراطية التي تضم الأحزاب والتيارات والشخصيات الأكثر كفاءات ووطنية, مدعوة اكثر من اي وقت مضى لتحمل مسؤوليتها التاريخية من خلال توحيد صفوفها و تجاوز عمل (النخب) في مواجهة الكتل الطائفية والقومية المتطرفة بالتوجه الى جماهير الشعب ببرنامج وطني جريء يعبر عن امانيها ويخاطب عقولها واحاسيسها , يتصدره شعار تطهير الوطن من المنظمات الأرهابية بكل اشكالها وبناء الدولة الديمقراطية المدنية.

حسام رشيد
استاذ جامعي و ناشط في مجال العمل المدني الديمقراطي.

محتويات العدد

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

البعث ومجزرة سبايكر[5]

محتويات العدد

كشف سقوط الموصل بعض فصول المؤامرة وما زال البعض الآخر يتكشف مع تطورات الأحداث المتسارعة على الأرض وفي العملية السياسية وفي المنطقة والعالم أجمع الذي هزّته جرائم داعش, الواجهة الحقيقية لحزب البعث الدموي, وما جرائم داعش إلاّ نسخة محدثة من جرائم الحرس القومي وما تلاها من مقابر جماعية. ومن أهم الكشوفات التي أفرزتها (غزوة) الموصل, دور الخلايا النائمة البعثية وطريقة تحركها بالتوقيت مع دخول العصابات وكان دوراً تمهيدياً في البداية إستمر لأعوام في تغذية الحقد الطائفي وتجنيد وتنظيم الخلايا وتدريبها فضلاً عن العمليات الإرهابية تحت مسميات زائفة مثل ثوار العشائر وجيش النقشبندية وغيرها. وهي ليست غير خلايا بعثية مارست الإرهاب وتمارسه في كل مكان من العراق وبشكل خاص في بغداد. إن قراءةً تفسيرية لمجريات الأحداث, من حيث الأساليب الماكرة والخدع والكذب والتمويه, وتحليل الصور للجرائم وطرق تنفيذها وأماكن وقوعها, تدلنا على الدور البعثي فيها. الدور الذي إكتسبه البعثيون من خلال تجربة طويلة في الحكم والمخابرات وسنوات الحرب العراقية الإيرانية وحرب غزو الكويت. وربما يحتاج هذا الموضوع الى دراسة علمية وتأريخية لمعرفة أساليب البعثيين وسط المجموعات السكانية وصولاً الى دورهم في التحالف مع داعش وأخواتها عراقياً وعربياً. فمن يستعيد الفيديو الذي يُصور إعدام طلاّب ومنتسبي قاعدة سبايكر لايساوره أدنى شك بمن يقف وراء خطة الجريمة وطريقة التنفيذ وخطوات المغدورين الى الموت. سنبدي ملاحظاتنا على طابع الجريمة وصنفها الإبادة الجماعية ضد الإنسانية(ربما شبيهة بحادثة سجن بو سليم في ليبيا التي قُتل فيها المئآت من معارضي القذافي.... هي أيضاً شبيهة بجرائم الإبادة الجماعية التي مورست من قبل السلطات القمعية في العراق بُعيد الإنسحاب من الكويت, لكنها تُشير أيضاً الى وجود عناصر فاعلين من اجهزة القمع السابقة التي مارست تلك الجرائم في التسعينيات بين صفوف الجهاديين والمجموعات المسلحة العنفيّة التي تُحاول إسقاط العملية السياسية بعناوين شتى...)

لقد تمت الجريمة على مراحل وعلى النحو التالي: - إستدراج الضحايا بالنزول الى محافظاتهم بالملابس المدنية وبدون سلاح, أي تجريدهم من السلاح وتلك كانت الخطوة الأولى. – فرزهم على أساس طائفي بإعفاء السنّة البالغ عددهم 800 بين طالب ومنتسب. – إقتياد الشيعة وعددهم 1700 حسب التقارير في مسيرة شبه نظامية, هادئة, خارج القاعدة وصولاً الى قبور جماعية أُعدت لهذا الغرض ويقال أنهم أُجبروا على حفرها. – بعد ذلك جرت عمليات القتل على

5 الخليل علاء الطائي – المصدر نيوز

مركز أضواء للبحوث والدراسات الإستراتيجية
أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير
www.adhwaa.org
حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

مجموعات. ماذا نستنتج؟ - الخطة المحكمة الدقيقة ويقف خلفها تنظيم مركزي ويعمل بخبرة ميدانية وتنسيق مع أطراف أخرى مشاركة. – أُسلوب الجريمة الذي إعتمد تضليل مجموعات كبيرة وخداعها. وتوظيف الخيانة, خيانة الضباط والقادة المشرفين في القاعدة الجوية, إمتداداً لسيناريو خيانات الموصل وبتخطيط وإدارة الضباط البعثيين من الجيش السابق. وقد روى شهود عيان نجوا من المجزرة بإعجوبة الدور المشين للضباط الخونة في خداع الضحايا. - شهوة الإنتقام ويقال الثأر من العملية السياسية ومن العراق الجديد, علماً أن الجريمة نُفذت في تكريت. – القتل بدم بارد وإطمئنان المجرم المُنفذ على نتائج عملهِ بوصفه (عملية) كما يسميها طارق الهاشمي و خطوة نحو النصر المؤكد القادم حسب إعتقاده. ذلك الحلم الذي راود المتآمرين في إجتماع عمّان الذي خطط للجرائم وحدد مسارها وطرائق تنفيذها وأهدافها. – البعد الطائفي الذي يُرضي الشركاء الطائفيين في حلفهم الغير مُقدس. مع حساب البيئة العشائرية الموالية لحكم البعث الساقط وضمن أوساط متخلفة فقدت امتياز حكم العراق على مدى أكثر من ثلاثة عقود من الزمن. في مقال كتبه سليم الرميثي بعنوان (مذبحة سبايكر ختم الدم على تكريت وعشائر الغربية) نقرأ (إن الذي حدث في سبايكر ماهو إلاّ تكملة لسلسلة الجرائم الوحشية بل الإبادة الجماعية للشيعة في العراق من قبل جماعات متوحشة مدعومة من أصنام الأعراب وشيوخهم وهذا لم يعُد سراً ويعرفه العالم بأسرهِ.. والسكوت عليه أو تبريره جريمة أُخرى لاتقل خطورةً وبشاعةً عن مرتكبيها الأجلاف الذين لاأخلاق لهم ولا دين ولا يمكن إلاّ أن يكونوا أبناء زُناة من العشائر التي ساهمت بشكل مباشر في إعتقال الطلاّب وهما عشيرتي البوعجيل وعشيرة البوناصر(عشيرة المقبور صدام) وكل الأخبار تؤكد مسؤولية هاتين العشيرتين وإرهابيي داعش على إعتقال وتسليم الشباب الشيعة فقط للإرهابيين لتتم تصفيتهم... وهذا ما تم فعلاً.)- صوت العراق-23- 8-2014. وبهذه القضية بدأت تتكشف أسرار وإعترافات دلّت على أسماء مجرمين ووجودهم في تكريت فقد صرّح مشعان الجبوري – السبت- 23 – 8 – 2014 بما يلي وننقل التصريح كما هو عن موقع- صوت العراق-(ان المجموعة الإرهابية التي نفّذت جريمة سبايكر تُحاول اليوم الدخول تحت عباءة " داعش" للإيحاء بان الجريمة نُفّذت تحت عنوان داعشي وليست مجموعة "ضالة " من أحفاد النظام السابق... وأضاف إن اغلب الذين نفّذوا مجزرة سبايكر هم موجودون حالياً في تكريت, ولكنهم إرتدوا عباءة "داعش" حتى يُحولوا الجريمة من جريمة من قبل مجموعة ضالة خارجة عن القانون من أحفاد النظام السابق الصداميين الى "داعش"..... إن إنتماءهم لداعش جاء لتبرئة أنفسهم وعشيرتهم ومنطقتهم من الجريمة.) - نزعة الإنتقام وإشاعة الموت والتبشير بعهد جديد, من البطولات على الأبرياء, وأسلوب حياة تخضع للإرهاب كما في حالة نظام داعش في الموصل وغيرها. – لاتختلف الجريمة عن كافة الجرائم التي حصدت أرواح أكثر من نصف مليون إنسان وجميعهم من المدنيين ومن الأوساط الشعبية الفقيرة الشيعية. وبشكل خاص إذا إستذكرنا جريمة عرس الدجيل سنقف على بعض أوجه التشابه بين الجريمتين من حيث التخطيط والوسائل والعناصر المنفذة والبيئة السكانية الطائفية وطمأنة الضحايا وإستدراجهم وفرزهم في مجموعات تمهيداً لغدرهم. وقد كشفت آخر الأخبار أن عدد المجرمين كان بحدود العشرين, وهو عدد مقارب لعدد منفذي جريمة عرس الدجيل الذين حوكموا وأعدموا. ولا

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

تختلف عن الجرائم الجماعية التي شملت العشرات من الأُسر الشيعية وأُسر الضباط والجنود والشرطة الشيعة في الفلوجة وجرف الصخر وكركوك وديالى وغيرها. وأخيراً نتساءل عن العقل الإرهابي المنشغل بكل هذا الهوس الدموي... من يكون؟ تشير الوقائع الى بصمة بعثية إجرامية واضحة. والحر تكفيه الإشارة.

محتويات العدد

مركز أضواء للبحوث والدراسات الإستراتيجية
أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير
www.adhwaa.org
حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء